عبر ثلاث جلسات وتسعة أهداف

مصر تستعرض تجربتها فى مجال مكافحة الفساد

حرصت جمهورية مصر العربية خلال استضافتها للدورة التاسعة من مؤتمر الدول الأطراف فى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد على خروج المؤتمر بالصورة التى تعكس مكانة مصر الإقليمية والدولية، والجهود التى تقوم بها الدولة المصرية للتصدى للفساد على المستويين الوطنى والدولي؛ قامت مصر بتنظيم مجموعة من الجلسات الجانبية على هامش المؤتمر بهدف استعراض ومشاركة التجربة المصرية فى التصدى للفساد ومحاربته، وذلك توافقاً مع المحاور الأساسية الواردة فى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والتى انضمت إليها مصر فى ٢٠٠٥، وتماشياً مع الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠١٩-٢٠٢٢.

وتمثلت الجلسات فى ثلاث جلسات جانبية هى «الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد: أفضل الممارسات والتحديات، دور وحدات الاستخبارات المالية فى مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة، أفضل الممارسات والمعوقات الرئيسية فى استرداد عائدات الفساد». ويمكن رصد أهم ما تناولته الجلسات الثلاث وارتباطهم بتنفيذ المحاور الأساسية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، والاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد فى عدة نقاط.

أولاً: الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد: أفضل الممارسات والتحديات

قامت هيئة الرقابة الإدارية، وهى الجهة المنوط بها إعداد متابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، بتنظيم جلسة خاصة بعنوان « الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد: أفضل الممارسات والتحديات». وحضر هذه الجلسة السيد رئيس هيئة الرقابة الإدارية، وممثلين عن الحكومات، والمنظمات الدولية والإقليمية. واستعرضت الجلسة الأطر المؤسسية والتشريعية المختلفة التى تبنتها مصر من منطلق حرصها على تنفيذ ما ورد بالمادة الخامسة من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والتى تنص على «وضع وترسيخ سياسات فعالة منسقة لمكافحة الفساد»، وهو ما قامت مصر بترجمته من خلال إطلاق الاستراجية الوطنية لمكافحة الفساد فى نسختيها، حيث أطلقت مصر الإصدار الأول من الاستراتيجية ٢٠١٤-٢٠١٨، والذى أعقبه الإصدار الثانى من الاستراتيجية ٢٠١٩-٢٠٢٢.

ولقد تناولت الجلسة الخاصة أهم ماورد بتقرير نتائج متابعة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد (٢٠١٩-٢٠٢٢)، تم نشره على الصعيدين المحلى والدولى، حيث تم توفير التقرير باللغة العربية والإنجليزية والفرنسية، وذلك لتعزيز الشفافية وتوفيره للمواطنين والباحثين والجهات المختلفة الوطنية والدولية للتعرف على مدى التقدم المحرز فى تنفيذ الاستراتيجية. كما تناولت الجلسة الخاصة شرح شامل لعملية متابعة تنفيذ الاستراتيجية والتى تم تخصيص لها ١٠٤ نقطة اتصال فى الجهات المختلفة وموزعة على كافة المحافظات لتقدم تقاريرها للجنة الوطنية الفرعية التنسيقية للوقاية من الفساد ومكافحته. ولقد وصل ما تم تنفيذه من أهداف الاستراتيجية خلال أول عامين من إطلاقها ٨٥,٢٧٪ من مستهدف العامين. وهو ما تم تنفيذه خلال ظروف استثنائية تمثلت فى انتشار جائحة كورونا.

استعرضت الجلسة أهمية العمل على بناء قدرات وحدات التحريات المالية من خلال التدريب وتوفير الموارد والتعرف على المجالات ذات الأهمية المتصاعدة مثل العملات الرقمية

ولقد ركزت الجلسة على الموقف التنفيذى للأهداف التسعة للاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد وجاء على رأسها الهدف الأول «تطوير جهاز إدارى كفء وفعال» الذى يمثل ١٦٪ من الاستراتيجية وتم تنفيذه وفقا للمستهدف خلال الفترة الماضية بمعدل نجاح ٤٣,٠٥٪. ومن أبرز الممارسات الناجحة لذلك الهدف هو ربط كافة الوحدات الحسابية بالدولة بمنظومة إدارة المعلومات المالية الحكومية، وتفعيل جائزة مصر للتميز الحكومى، وإعداد دليل عمل وحدات المراجعة الداخلية. أما فيما يخص الهدف الثانى من الاستراتيجية المعنى «بتقديم خدمات عامة ذات جودة عالية»، ومثل هذا الهدف نسبة ١١٪ من الإستراتيجية، وتم تنفيذه وفقا للمستهدف خلال الفترة المنقضية بمعدل نجاح ٧٩٪، ونجحت الحكومة المصرية من خلال هذا الهدف من تقديم أكثر من ٤٥ خدمة إلكترونية عبر بوابة مصر الرقمية، وعدد ٤٢ خدمة إلكترونية عبر بوابة الخدمات المحلية، وكذلك تنفيذ استطلاع رأى للمواطنين عن رضائهم عن الخدمات المقدمة إلكترونياً.

أما فيما يتعلق بالهدف الثالث الذى يركز على «تفعيل آليات الشفافية والنزاهة» ويمثل هذا الهدف نسبة ١٣٪ من الاستراتيجية وقد تم تنفيذه وفقاً للمستهدف خلال الفترة المنقضية بمعدل نجاح ٧٨,٩٨٪. وكان من أبرز الممارسات الناجحة لذلك الهدف هو الاستمرار فى نشر موازنة المواطن، بالإضافة إلى نشر تقرير متابعة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، وإطلاق بوابة التعاقدات العامة. بينما ركز الهدف الرابع على تطوير البنية التشريعية الداعمة لمكافحة الفساد والتى تمثل نسبة ١١٪ من الاستراتيجية، وقد تم تنفيذ هذا الهدف وفقاً للمستهدف خلال الفترة الماضية بمعدل نجاح ٥١,٢٨٪، وتمثل أبرز الممارسات الناجحة تحت هذا الهدف إصدار مجموعة من القوانين الداعمة لمكافحة الفساد منها القانون رقم ٢٠٢٠/١٧ لتعديل بعض أحكام قانون مكافحة غسل الأموال، والقانون رقم ٢٠١٩/١٨ بتنظيم وسائل استخدام الدفع الإلكتروني.

وفيما يتعلق بالهدف الخامس من الاستراتيجية والخاص بـ«تحديث الإجراءات القضائية تحقيقا للعدالة الناجزة»، نجد أنه مثل نسبة ٦٪ من الاستراتيجية، فقد تم تنفيذ هذا الهدف وفقاً للمستهدف خلال الفترة المنصرمة بمعدل نجاح ٩٥,٣١٪. ويشمل الهدف تطوير بنية الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والميكنة بمنظومة العمل القضائى، واستخدام التطبيقات الذكية فى تقديم الخدمات القضائية، كما تضمن هذا الهدف تفعيل منظومة التقاضى المدنى الإلكترونى، والتقاضى الإلكترونى بالمحاكم الاقتصادية، وتطوير نظم جمع البيانات من المحاكم، بالإضافة إلى البدء فى مشروع إقرارات الذمة المالية الميكنة.

أما فيما يتعلق بالهدف السادس الذى يتمثل فى «دعم جهات إنفاذ القانون للوقاية من الفساد ومكافحته» فقد مثل ١١٪ من الاستراتيجية، وقد تم تنفيذ المستهدف خلال الفترة المنقضية بمعدل نجاح ٧٦,٩٢٪. وقد أسفرت الإجراءات التنفيذية للهدف السادس بالاستراتيجية عن إصدارين لمؤشر مدركات الفساد المحلى خلال عامى ٢٠١٩ و٢٠٢٠.

وقد تم تناول الهدف السابع المعنى بزيادة الوعى المجتمعى بأهمية الوقاية من الفساد ويمثل هذا الهدف نسبة ١٥ ٪ من الاستراتيجية وتم تنفيذه خلال الفترة الماضية بنسبة ٩٤,٦٩٪. وجاء على رأس الممارسات الناجحة لذلك الهدف الدور الهام الذى تقوم به الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد فى تقديم التعليم والتدريب والبحوث المتعلقة بمكافحة الفساد، كما تضمن هذا الهدف، قيام مصر بتنظيم أول نموذج محاكاة لمؤتمر الدول الأطراف فى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد فى مصر والشرق الأوسط بالتعاون مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وجامعة القاهرة، وذلك بهدف رفع الوعى بقضايا منع ومكافحة الفساد بين طلاب الجامعات، بالإضافة إلى تدريس مقرر حقوق الإنسان ومكافحة الفساد بكافة الكليات.

ركزت الجلسة على الموقف التنفيذى للأهداف التسعة للاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد وجاء على رأسها الهدف الأول «تطوير جهاز إدارى كفء وفعال» الذى يمثل ١٦٪ من الاستراتيجية وتم تنفيذه وفقا للمستهدف خلال الفترة الماضية بمعدل نجاح ٤٣,٠٥%

وفيما يخص الهدف الثامن من الاستراتيجية الذى يتمثل فى «تفعيل التعاون الدولى والإقليمى فى منع ومكافحة الفساد» ليمثل نسبة ١٠٪ من الاستراتيجية، وقد تم تنفيذ مستهدف خلال الفترة الماضية بمعدل نجاح ١٠٠٪، وجاء على رأس الممارسات الناجحة لذلك الهدف انضمام مصر إلى شبكة هيئات مكافحة الفساد «Network of Corruption Prevention Authorities»، والشبكة العالمية لمكافحة الفساد «Globe Network»، بالإضافة إلى العمل على قضية الفساد الرياضى، والتعاون والتنسيق بين الجهات المختلفة لتنفيذ الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد، والاتفاقية الأفريقية لمكافحة الفساد.

الهدف التاسع من الاستراتيجية «مشاركة منظمات المجتمع المدنى والقطاع الخاص فى منع الفساد والوقاية منه» مثل نسبة ٧٪ من الإستراتيجية، وتم تنفيذ المستهدف خلال الفترة بمعدل نجاح ٨٥,٧١٪، ونجحت الحكومة خلال تنفيذها للهدف التاسع من تطبيق العديد من الممارسات الناجحة جاء على رأسها انضمام ممثلى المجتمع المدنى لعضوية اللجنة الوطنية الفرعية التنسيقية للوقاية من الفساد ومكافحته، وتطوير مدونة السلوك الوظيفى للعاملين فى المؤسسات والجمعيات الأهلية، ورفع الوعى بين منظمات المجتمع المدنى بأهمية الوقاية من الفساد. ولقد أظهرت هذه الجلسة المجهودات التى تقوم بها الدولة المصرية فى سبيل تحقيق الأهداف الخاصة بالاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، والتى على الرغم من التحديات التى تواجهها، إلا أنه من الواضح أن الدولة عازمة على تنفيذ أهداف هذه الاستراتيجية.

تم تناول الهدف السابع المعنى بزيادة الوعى المجتمعى بأهمية الوقاية من الفساد ويمثل هذا الهدف نسبة ١٥ % من الاستراتيجية وتم تنفيذه خلال الفترة الماضية بنسبة ٩٤,٦٩%. وجاء على رأس الممارسات الناجحة لذلك الدور الهام الذى تقوم به الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد فى تقديم التعليم والتدريب والبحوث المتعلقة بمكافحة الفساد

ثانياً: دور وحدات التحريات المالية فى مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة*

نظمت مصر أيضاً جلسة خاصة بعنوان «دور وحدات التحريات المالية فى مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة» على هامش أعمال مؤتمر الدول الأطراف فى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. وخلال الجلسة التى أدارتها وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بحضور السيد رئيس هيئة الرقابة الإدارية، ومشاركة الدكتورة غادة والى المدير التنفيذى لمكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة، تمت مناقشة أهمية تعزيز قدرات وحدات التحريات المالية فى الحصول على البيانات والمعلومات والاعتماد على آليات محدثة لتبادل التجارب والخبرات بين المؤسسات والجهات المختلفة المعنية بمكافحة التدفقات المالية غير المشروعة.

موضوع هذه الجلسة يعتبر من الموضوعات الهامة التى تشغل المهتمين بقضايا مكافحة الفساد، وبالأخص أثر هذه التدفقات على العملية التنموية، فالتدفقات المالية غير المشروعة تؤثر سلباً على موارد الدول وخاصة النامية منها، وبالتالي؛ فإن دور وحدات التحريات يقع على عاتقها الدور الرئيسى فى مسئولية كشف ومواجهة شبكات الفساد التى تعمل وفق منظومة التدفقات المالية غير المشروعة.

وتناولت الجلسة بعض القضايا الملّحة المتعلقة بالتدفقات المالية غير المشروعة، فعلى سبيل المثال أشارت الجلسة إلى أهمية قياس التدفقات المالية غير المشروعة، والذى يعتبر أمراً هاماً لرصد هذه التدفقات وتحديد كمياتها، ولقد قام مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة بإعداد منهجية جديدة للقياسات الإحصائية الخاصة بالتدفقات المالية غير المشروعة. وتجدر الإشارة إلى أن مصر من الدول التى تعمل حالياً على قياس التدفقات المالية غير المشروعة. حيث قامت مصر باستعراض العديد من الخطوات والإجراءات التنفيذية التى اتخذتها فى إطار مكافحة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب للتصدى لكافة أشكال التدفقات المالية غير المشروعة. وتم تسليط الضوء على تجربة الدولة المصرية فى إنشاء نظم شاملة للإشراف والرقابة على مختلف صور التدفقات النقدية بهدف اكتشاف ومكافحة أية حالة غسل أموال أو تمويل للعمليات الإرهابية.

وقد قام ممثلو خبراء من مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة ووحدات التحريات المالية بالدول بمناقشة وتوضيح مفهوم التدفقات المالية غير المشروعة وأحدث الأساليب المتبعة لقياسها وفقا للمعايير الدولية مع التركيز على المصادر المختلفة لتلك التدفقات وجرائم الفساد والتلاعب بالفواتير التجارية والتهرب الضريبى ودور وحدات التحريات المالية فى الحد من تلك التدفقات. وقامت المملكة العربية السعودية من جانبها باستعراض جهود المملكة فى مجال مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة، من خلال تطوير النظم الإلكترونية المستخدمة فى تسهيل عملية سير البلاغات بالإدارة العامة للتحريات المالية السعودية، وشدد المشاركون فى الجلسة على المخاطر المتزايدة لعمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب وآثارها السلبية على الاستقرار المالى والأمنى والاقتصادى للدول وهو ما يبرزه التغيرات الطردية لحجم الأموال المصادرة من تلك الجرائم حيث بلغت تقديرات المتحصلات الضريبية التى لا تدفعها الشبكات الإجرامية الخارجة عن موازنات الدول ما يقرب من ٤٢٧ بليون دولار سنوياً. وهو ما يتطلب المزيد من التضافر والتعاون فيما بين الجهات المعنية لمواكبة الآليات المنظمة والتقنيات الحديثة والمتطورة المستخدمة من الشبكات الإجرامية المتورطة فى عمليات غسيل الأموال.

واستعرضت الجلسة أيضاً أهمية العمل على بناء قدرات وحدات التحريات المالية من خلال التدريب وتوفير الموارد والتعرف على المجالات ذات الأهمية المتصاعدة مثل العملات الرقمية وغيرها، كما تناولت الجلسة أهمية التطوير المستمر للإرشادات الخاصة بمواجهة التدفقات المالية غير المشروعة لتواكب التطورات على الساحة وخاصة التطورات التكنولوجية. كما ركزت الجلسة على الأهمية الكبرى لتعزيز التعاون بين

القطاعين العام والخاص، وذلك نظراً لأن القطاع الخاص يمثل جزءاً كبيراً فيما يتعلق بالحديث عن التدفقات المالية غير المشروعة، ومن ثم: فإن وجود آليات تعزز من التنسيق والتعاون بين القطاعين العام والخاص مثل آليات الإبلاغ عن المخالفات سوف يسهم بصورة كبيرة من الحد من تلك التدفقات.

كما تطرقت الجلسة للعلاقة الوثيقة بين التدفقات المالية غير المشروعة واسترداد الأصول، حيث إن استرداد الأصول يساهم فى الحد من التدفقات المالية غير المشروعة.

لقد أوضحت هذه الجلسة الأهمية الكبرى لقضية التدفقات المالية غير المشروعة، كما أظهرت الدور الكبير والهام الذى تلعبه وحدات التحريات المالية فى صد هذه التدفقات، كما عكست الجلسة للدور الهام الذى تلعبه مصر فى هذه القضية من خلال وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ما تبذله مصر لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، وذلك فى إطار أشمل وأعم وهو اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

ثالثاً: أفضل الممارسات وأبرز التحديات لاسترداد عائدات الفساد

عقدت النيابة العامة المصرية حدثاً خاصاً بعنوان: «أفضل الممارسات وأبرز التحديات لاسترداد عائدات الفساد « تناولت فيها أفضل الإجراءات التى اتخذتها النيابة العامة المصرية فيما يخص مجال استرداد الموجودات. وجاء على رأس تلك الإجراءات إصدار القانون رقم «٢٨» لسنة «٢٠١٥» بشأن إنشاء وتنظيم اللجنة القومية لاسترداد الأموال والأصول والموجودات فى الخارج و تضم اللجنة فى عضويتها النائب العام وبعض الوزارات والجهات الرقابية والقضائية المعنية بهدف توحيد الجهود بشأن اتخاذ الإجراءات اللازمة فى سبيل تتبع واسترداد الأموال والبت الناجز فى طلبات التصالح. وقد تكللت تلك الجهود بالنجاح حيث تمكنت اللجنة من استرداد ما يقارب ٩مليارات جنيه مصرى أى ما يعادل ٦٠٠ مليون دولار امريكى من المبالغ المتحصلة عن جرائم الفساد بعد ان تقدم مرتكبوها بطلبات للتصالح مع اللجنة.

واستعرضت الجلسة الإجراءات المتعلقة بإصدار أوامر منع من التصرف فى أموال المتهمين فى قضايا الفساد والتى شملت أموال المتهمين وزوجاتهم و أولادهم القصر وكذلك امتداد نطاق نفاذ تلك القرارات إلى داخل وخارج الجمهورية كما يشمل ذلك الأموال المعلومة وغير المعلومة. وتتضافر جهود عدد من الجهات المعنية فى تنفيذ تلك الإجراءات وعلى رأسهم هيئة الرقابة الإدارية ومباحث الأموال العامة ووحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

كما تناولت الجلسة التقدم المحرز على صعيد التعاون الدولى فيما يخص استرداد الأصول والموجودات، حيث شهدت الآونة الأخيرة تقديم العديد من طلبات المساعدة القضائية مع الدول الأجنبية من أجل التحرى وتجميد ومصادرة وإعادة جميع الموجودات وعائدات الفساد، وشملت تلك الجهود التواصل المباشر مع المختصين من الدول الأخرى من خلال عقد العديد من اللقاءات الثنائية، وفتح قنوات اتصال مباشرة وغير مباشرة مع المسئولين فى الدول المعنية، وكذلك النجاح فى استصدار قرارات من الاتحاد الاوروبى والاتحاد السويسرى بتجميد أموال وأصول المتهمين بالخارج، و أخيراً تعقب المتهمين من خلال إصدار أوامر قبض دولية مع وضع المتهمين على قوائم النشرة الحمراءالخاصة بالمنظمة الدولية للشرطة الجنائية.

كما ضمت الجلسة مناقشات لأهم التحديات الموضوعية والإجرائية لاسترداد متحصلات وعائدات الفساد من الخارج. والتى تتمثل فى المغالاة فى الإجراءات الشكلية والتأخر فى الرد على طلبات المساعدة القانونية مثل تحديد مكان المال المطلوب تجميده داخل المؤسسات المالية للدولة المعنية بالطلب، وكذلك التأخر أو عدم الاستجابة لتنفيذ الاحكام الغيابية بسبب اختلاف الأنظمة التشريعية والقانونية فى كل دولة، بالإضافة إلى عدم إفصاح بعض الدول عن هوية المالكين الحقيقيين للشركات العابرة للحدود، وهو ما ينتج عنه طول الفترة التى تستغرقها عملية تتبع الأموال المنهوبة واستردادها وصدور الأحكام النهائية.

وانتهت أعمال الجلسة إلى عدة توصيات هامة لتعزيز عمليات استرداد العائدات. واشتملت تلك التوصيات على ضرورة تطوير آليات للتواصل بشكل أكثر فاعلية قبل إرسال طلبات المساعدة القانونية حتى يتم صياغتها بشكل مقبول أمام المحاكم الأجنبية وعلى الدول متلقية الطلبات عدم المغالاة فى الإجراءات الشكلية والتحلى بالإرادة السياسية الحقيقية لرد متحصلات الفساد إلى مالكيها. ومثلها مثل الجلستين السابقتين، أظهرت هذه الجلسة الجهود والإجراءات التى تقوم بها الدولة المصرية فى منع ومكافحة الفساد، والدور الذى تلعبه النيابة العامة المصرية فى استرداد عائدات الفساد.

لقد لاقت الجلسات الخاصة التى قامت جمهورية مصر العربية بتنظيمها استحسان الوفود المشاركة من ممثلى الدول ومنظمات المجتمع المدنى والجهات الدولية والإقليمية المعنية بمكافحة الفساد، وحظيت الجلسات بعدد كبير من المداخلات والنقاشات التى أثرت تلك الجلسات ومكنتها بالخروج بالعديد من التوصيات العملية القابلة للتنفيذ فى مجالات مكافحة الفساد بكافة صوره وأنماطه. وعكست هذه الجلسات – بما تضمنته من إجراءات تم اتخاذها وتحديات يتم العمل على التغلب عليها – الإرادة السياسية القوية التى تتمتع بها مصر لمكافحة الفساد، وإصرار الدولة على تنفيذ التزاماتها الدولية والإقليمية والدولية لمواجهة هذه الظاهرة التى تؤثر بصورة كبيرة على العملية التنموية.

قامت مصر باستعراض العديد من الخطوات والإجراءات التنفيذية التى اتخذتها فى إطار مكافحة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب للتصدى لكافة أشكال التدفقات المالية غير المشروعة وتم تسليط الضوء على تجربة الدولة المصرية فى إنشاء نظم شاملة للإشراف والرقابة على مختلف صور التدفقات النقدية

عقدت النيابة العامة المصرية حدثاً خاصاً بعنوان: «أفضل الممارسات وأبرز التحديات لاسترداد عائدات الفساد « تناولت فيها أفضل الإجراءات التى اتخذتها النيابة العامة المصرية فيما يخص مجال استرداد الموجودات

خلال كلمته بالجلسة الختامية
رئيس هيئة الرقابة الإدارية
أوضحنا للمجتمع الدولى أن مكافحة الفساد لا تزال على رأس جدول الأعمال السياسى

قال اللواء حسن عبدالشافى رئيس هيئة الرقابة الإدارية خلال الجلسة الختامية أن المؤتمر أوضح للمجتمع الدولى أن مكافحة الفساد لا تزال على رأس جدول الأعمال السياسى ..

حضرات المندوبين الموقرين ،،، السيدات والسادة ،،،

اختتمنا مداولات مؤتمر الدول الأطراف فى دورته التاسعة، وقد نظر المؤتمر فى عدد من المسائل ذات الأهمية القصوى بالنسبة لمستقبل الاتفاقية، وتختتم هذه الدورة عاماً من مكافحة الفساد.

وقد عقدت هذه الدورة فى أعقاب الدورة الاستثنائية للجمعية العامة من أجل مكافحة الفساد، والتى اعتمدت إعلانا سياسيا يرسم طريق عملنا فى منع الفساد ومكافحته لسنوات قادمة.

وقد أوضحنا للمجتمع الدولى أن مكافحة الفساد لا تزال على رأس جدول الأعمال السياسى، وأن الدول تجدد وتعزز جهودها الرامية إلى تنفيذ مبادئ الاتفاقية ومعاييرها، وأسند المؤتمر لنفسه عدداً من المهام الهامة للمستقبل، وينتظرنا الكثير من العمل، وسيشرفنى أن أعمل مع الوفود الموقرة فى طريقنا إلى الدورة العاشرة.

أود أن أعرب عن تقديرى للدور الفعال الذى قمتم به جميعاً، الحكومات، المنظمات الحكومية الدولية، والمجتمع المدنى فى هذا المؤتمر، ولقد كان للمجتمع المدنى دور هام على النحو المبين فى الاتفاقية وقد ثبت من جديد أن مساهماتنا المجتمعية فى جهود مكافحة الفساد فى إطار الاتفاقية تقود هذا المؤتمر إلى تحقيق نتائج ناجحة.

واسمحوا لى أن أؤكد أن حكومة جمهورية مصر العربية شرُفت وسعدت باستضافة هذه الدورة، كما شرفتُ وسعدتُ بها شخصياً، وأود أيضا أن أعرب عن تقديرى الشخصى للمساعدة التى يقدمها المكتب الموسع فى أعمال المؤتمر.

أتوجه بتقدير خاص إلى نواب رئيس المؤتمر لما قدموه من دعم خلال تولى رئاسة الجلسة العامة والاجتماعات التى عقدت بالتوازى معها.

أعتقد أننى أتكلم باسم جميع الوفود عندما أعرب عن تقديرنا لجميع موظفى الأمانة، الذين أسهموا فى عملنا ويسَّروه بإعداد الوثائق وصياغة تقرير الدورة، فضلا عن إسداء المشورة وتقديم الدعم لجميع الوفود فى مختلف مراحل مداولاتنا.

أود أن أضيف أيضاً، شكرنا لجميع الأشخاص الذين عملوا وراء الستار وساعدونا باقتدار هذا الأسبوع، ولجميع موظفى خدمات المؤتمرات الذين تعهدوا الاجتماع، بمن فيهم أولئك الذين قاموا بتحرير وثائقنا وترجمتها ونسخها وتوزيعها، وكذلك للمترجمين الشفويين والموظفين التقنيين فى هندسة الصوت.

أود أن أعرب أيضا عن تقديرى وشكرى للأمانة وفريق خدمات المؤتمرات لتعزيزهم الجهود الرامية إلى الحد من الآثار البيئية الضارة التى قد تنشأ عن انعقاد هذه الدورة، ولا سيما بتقليل النفايات الورقية عن طريق تشجيع استخدام الوثائق الإلكترونية والخدمات المتاحة عبر الإنترنت.

وأود كذلك أن أعرب عن تقدير خاص للدور القيادى الذى أدته الدكتورة غادة والى المدير التنفيذى لمكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة والذى لم يقتصر على هذا المؤتمر فحسب، بل ظهر أيضاً فى قيادتها أعمال مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة.

وأخيرا، اسمحوا لى أن أتمنى لكم جميعا عودة آمنة إلى دياركم.